مؤسسات القطاع العام فى مفترق الطرق
بين إمكانات التطوير واحتمالات الخصخصة

« دراسة نظرية »

أ.د. ميرغنى عبد العال حمور *

ملخص

Public Sector Corporations At Cross-Roads Between Revitalization and Privatization

The public sector in the Third World countries has, unlike the case in developed countries been established to bring about accelerated socioeconomic development. It has thus been envisaged as an instrument of social development and social equity. The public corporation which has been adopted by most developing countries as the main instrument of the public sector is endowed with in-built mechanisms that are intended to enhance its efficacy and productivity. So much so that any problems facing the public sector projects could more likely be traced back to external factors, rather than to inherent or internal defects in the structure or systems of the public corporation.

Since the public sector, still has a major role to play in socioeconomic development, privatization should be carried out discreetly and selectively. Public enterprises that are of strategic nature to the economic well-being of the peoples' of those countries should not be privatized.

Moreover, privatization should be carried out according to an overall strategy that forms in its turn part of the national plan for socioeconomic development of the respective country. Also caution should be taken against sticking to the narrow interpretation of privatization that confines it only to change of ownership. On the contrary adherence to privatization as indicating the implementation of private sector techniques, free and competitive markets and adherence to the dictates of supply and demand to both public and private sectors is a better guarantee of success.

Privatization should more-over be institutional and based on scientific and objective studies that would gradually lead, to well determined and attainable objectives. All said, privatization should not, by any stretch of the imagination be viewed as a panacea, but only a step in the right direction, if that.

* كلية الادارة والاقتصاد – جامعة قطر.

مقدمة

رغم تعدد قضايا التنمية التى تناولتها أقلام الدارسين والكُتّاب بالتحليل والبحث ، ورغم ما استغرقته تلك الدراسات من وقت وجهد حول أنجع الوسائل لتطبيق خطط وبرامج التنمية ، وحول إيجاد الأوعية والآليات المناسبة للتطبيق والتنفيذ ، إلا أن الحديث عن مؤسسات القطاع العام بمختلف أشكالها وأنماطها قد ظل يمثل أحد المحاور الرئيسية لتلك الدراسات والجهود ، ولقد استمد الحديث عن مؤسسات القطاع العام ودورها كأدوات لتحقيق التنمية أهميته من منطلقين أساسيين ، يتمثلان فى حقيقة أن أغلب الدول النامية قد ورثت عند نيلها لاستقلالها السياسى اقتصادات تدار أغلب استثماراتها عن طريق مختلف أنماط مؤسسات القطاع العام ، كما وأنه ولأسباب تتعلق بضعف القطاع الخاص المحلى من ناحية ، وتهيب للتغيير من ناحية أخرى ، وبدوافع عقائدية فى أحيان ثالثة فإن العديد من مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية استمرت تدار كمؤسسات عامة تابعة للقطاع العام فى الكثير من الدول النامية والاشتراكية بل ودول غرب أوروبا ، وجدير بالذكر أن المؤسسات الدولية والعالمية كالبنك الدولى وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى ظلت تدعم وتشجع الاتجاه لتبنى المؤسسات العامة كأوعية للتنمية فنياً ومادياً خلال عقدى الستينات والسبعينات ، وذلك من خلال أدبياتها وإصداراتها وما تعقده من مؤتمرات وندوات فى هذا المجال.

ذلك التوجه نحو القطاع العام كمنهاج للتنمية ، أخذ فى الانحسار منذ أواخر السبعينات ، ولقد تضافرت عدة أسباب وعوامل موضوعية وذاتية على مستوى العالم ككل لتجعل من ذلك الانحسار اتجاهاً عالمياً ينادى برفض التنمية عن طريق القطاع العام ، بل ويدعو لتفكيك مؤسساته ، وخصخصة أرصدته وأصوله ، وذلك كجزء من توجه جديد تبنته الدول الرأسمالية الغربية ورعته وبشرت به على مستوى دول العالم الثالث ، المؤسسات الدولية والعالمية التى سبق أن تبنت الدعوة لدعم وتشجيع القطاع العام ، ولما كان أن تزامنت الدعوة لتحويل ملكية القطاع العام للقطاع الخاص وخصخصة أرصدته وأصوله مع اضمحلال الاتحاد السوفيتى والدول الاشتراكية ، ومع تدهور اقتصادات دول العالم الثالث واستفحال أزماتها الاقتصادية والاجتماعية ، فإن تلك الدعوة لإنهاء دور القطاع العام قد وجدت تربة خصبة وبيئة مواتية للانتشار والقبول ، وذلك بوصفها جزءاً من برامج متكاملة للتحرير والاصلاح الاقتصادى ظلت تقدمها الدول الغربية والمنظمات الدولية كشرط مسبق ، لمساعدة الدول النامية فى الخروج من أزماتها الاقتصادية والاجتماعية والتى ظلت تعانى منها على مدى الثمانينات ، ولقد كان أن شرعت العديد من دول العالم الثالث ، ودول المنظومة الاشتراكية السابقة ، وبدعم فنى ومالى من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى والولايات المتحدة الأمريكية فى وضع وتنفيذ برامج للتحرير والإصلاح الاقتصادى ، يتصدرها جميعاً تفكيك القطاع العام فى هذه الدول وتحويل ملكية مؤسساته

العامة إلى القطاع الخاص وذلك على أمل أن يتبع انجاز تلك الدول لبرامجها فى اتجاه التحرير الاقتصادى والخصخصة ، الدعم المالى والفنى المطلوب لتجاوز تلك الدول لأزماتها الاقتصادية والاجتماعية.

ولما كانت الدعوة لتحويل الملكية للقطاع الخاص وماترتب عليها من تفكيك القطاع العام قد نبعت فى الأصل من مصادر خارجية ، وقد ساعدت على نشرها وحضت على تطبيقها جهات قد لا تتطابق أهدافها ورؤاها بالضرورة مع أهداف ورؤى الدول النامية وظروفها ، وبما أن القطاع العام بمختلف مؤسساته وهيئاته قد لعب دوراً كبيراً بل ورائداً فى بناء اقتصادات هذه الأمم ، وفى إدارة وتنفيذ خططها فى جميع قطاعات الاقتصاد والخدمات ، فقد أثير الكثير من التساؤلات بل والشكوك حول مدى موضوعية وسلامة التوجه نحو التحرير الاقتصادى والخصخصة ، لاسيما وأن مصادره ودوافعه جاءت من الخارج ، كما وأن تنفيذه قد صاحبه العديد من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية وتصاعد معدلات الفقر والغلاء.

ومن ناحية أخرى فإن الدعوة للتحرير الاقتصادى والخصخصة قد تركزت دائما فى الجانب الاقتصادى سواء بالنسبة لمبررات ومسببات الدعوة لما ستحققه عند تطبيقها من نتائج وفوائد ، مغفلة بذلك البعد الإدارى للخصخصة ، وذلك رغم أن الافتراض الأساسى الذى قامت عليه تلك الدعوة هو أن هناك علاقة إيجابية بين الكفاءة والملكية ، وهو افتراض ، رغم مايثار حوله من جدل وشكوك ، فإن جذوره تمتد لتصل إلى حقل الإدارة.

ولكل ماورد فإن تناول موضوع القطاع العام والخصخصة من منظور إدارى يعتبر مجالاً بكراً ، وميداناً خصباً للدراسة والبحث وإعمال الرأى ، كما وأنه ، ونسبة لما لعبته مؤسسات القطاع العام فى إدارة التنمية بمختلف مجالاتها فى الدول النامية ، فإن إخضاع مصير ومستقبل تلك المؤسسات للدراسة والتحليل من مختلف الزوايا والرؤى الاقتصادية والاجتماعية والإدارية يصبح من الضرورة بمكان.

٢- أهمية الدراسة

تستمد الدراسة أهميتها من المكانة الاستراتيجية التى تبوأها موضوع تحويل ملكية القطاع العام إلى القطاع الخاص « الخصخصة » باعتباره ركناً أساسياً من أركان التحرير الاقتصادى الذى تطالب به الدول الصناعية المتقدمة فى الغرب والمنظمات الدولية ، الدول النامية كشرط لازم لخروجها من أزماتها الاقتصادية والاجتماعية الراهنة ، وماترتب على تلك الدعوة من مفاهيم واستنتاجات خاطئة ، قد تقود إذا لم يتم تداركها وتصحيحها إلى الإضرار بسلامة تلك الدول وبمسيرة اقتصادياتها. إن عدم مناقشة تلك المفاهيم ووضعها فى إطارها العلمى والموضوعى السليم قد أعطاها طابع المسلمات التى لاتقبل

الجدل أو النقاش ، بل تقبل على علاّتها ، وعليه فلا غرو أن صاحب تبنيها فى كثير من الدول آثار سلبية كثيرة وتشوهات فى إقتصاديات تلك الدول ، انعكست فى صورة اضطرابات سياسية وزيادة فى معدلات البطالة وارتفاع متصاعد فى أسعار السلع الضرورية ، وزيادة فى عجز ميزان المدفوعات ، وإضعاف للجهاز الإدارى ولدوره فى عمليات المشاركة والإشراف على خطط وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى تلك الدول ، وهو دور ظل الجهاز الإدارى ممثلاً فى مؤسسات القطاع العام يلعبه على مدى عقود من الزمان.

٣- هدف الدراسة

هذه الدراسة عبارة عن محاولة لوضع دعوة الخصخصة فى إطارها وحجمها العلمى والموضوعى السليم ، وذلك بتنقيتها مما ألصق بها عمداً أو خطأ من مفاهيم مغلوطة ، وبصورة خاصة فى الجانب الإدارى منها ، وبالتالى تمكين الدارسين والمهنيين من توظيف الخصخصة كآلية موضوعية تساعد على إعادة إحياء وتنشيط القطاع العام ، ورفد مؤسساته بالروح الاقتصادية والتجارية اللازمة لتمكينه من المنافسة الحرة مع القطاع الخاص ، وكذلك تأكيد دور الجهاز الحكومى كدافع ومشجع ومشرف على النشاط الاقتصادى الذى يقوم به كل من القطاعين العام والخاص فى تنافس وتكامل لتحقيق أهداف الدولة فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

إن من أكثر العوامل التى أثرت على مفهوم الخصخصة وشوهت محتواه وجوهره هو النظرة الأحادية له كمفهوم اقتصادى يهدف فقط إلى الاصلاح الاقتصادى وأن السبيل الوحيد لتحقيقه بالتالى هو تحويل ملكية مؤسسات القطاع العام كلية إلى القطاع الخاص ، ناسين بذلك أو متناسين الأبعاد الاجتماعية والإدارية لمثل هذا التوجه. وفضلاً عن ذلك فإن الدعوة لتحويل الملكية ذاتها لاتعدو كونها افتراضاً يعوزه البرهان والدليل ، حيث أنه يقوم على أساس ارتباط خطى بين الملكية والإنتاجية ، علماً بأنه قد تم الفصل بين ملكية جميع مؤسسات الأعمال الكبيرة وإداراتها فى القطاعين العام والخاص منذ مايقارب القرن من الزمان ، وأصبح من المتعارف عليه أن العلاقة النمطية هى بين المنافسة والإنتاجية ، وكلا الافتراضين يحتاجان للدراسة والاختبار.

هدف هذه الدراسة إذاً هو محاولة تأكيد أن خصخصة القطاع العام لا تعنى بالضرورة تحويل ملكيته ، وأنه وإن اقتضت الدراسات العلمية ، بناءاً على معايير محددة ، تحويل ملكية بعض مؤسسات القطاع العام ، فإن بعضها الآخر ولاعتبارات اقتصادية واجتماعية يمكن أن يظل فى دائرة القطاع العام، وإنه عن طريق رفد هذه المؤسسات ببعض آليات الخصخصة فإنها يمكن أن تؤدى دورها وتحقق أهدافها الموضوعية ، كما وإنها ومن خلال المنافسة الحرة فى مجالها الاقتصادى يمكن أن تحقق نجاحاً فى عملياتها وانتعاشاً فى الاقتصاد ككل.

٤- مشكلة الدراسة

رغم أن الدعوة إلى الخصخصة تتضمن قدراً كبيراً من الموضوعية والعقلانية المقنعة وذلك باعتبار أنها دعوة للإصلاح الاقتصادى والاجتماعى ، ولإعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية والإنتاجية والتى لم تعد قادرة على تحقيق خطط وبرامج التنمية لكثير من الدول ، بل وتسببت أحياناً فى إهدار الموارد النادرة بل وأضحت تمثل عائقاً أمام نمو وتطور هذه الدول ، إلا أن الانتقال بهذه الدعوة من إطارها السليم كأداة ووسيلة للتصحيح والتقويم إلى تصويرها كغاية فى حد ذاتها وكعلاج أوحد يتم بتعاطيه التغلب على جميع المشاكل والأوضاع التى ظلت تعانى منها الدول النامية على مدى عقود من الزمان قد فتح الباب واسعاً أمام المزايدات والدعاوى اللاموضوعية والتى لم تقف عند حد إنكار أى دور للقطاع العام بل شوهت تفسير مفهوم الخصخصة ذاته فجعلته قاصراً فقط على تحويل ملكية مؤسسات القطاع العام مغفلة بذلك عدة صور أخرى للخصخصة.

وعليه فإن الخيار أمام الجميع قد أصبح بين بديلين ، يتمثل أحدهما فى تفكيك كامل لمؤسسات القطاع العام وتحويل لملكيتها للقطاع الخاص دونما اعتبار لما قد يترتب على مثل هذا الإجراء من آثار سلبية على جميع الصعد الاقتصادية والاجتماعية والإدارية ، بينما يتمثل البديل الثانى فى إخضاع الخصخصة كآلية ووسيلة لتصحيح مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدراسة والتمحيص ، وذلك بغرض انتقاء أشكالها ، التى تتناسب وظروف البلد المعين ، وتساعد من ثم على تحقيق أهدافه التنموية، وعلى تجاوز مشاكله فى مختلف مجالات التنمية والبناء.

يقتضى الوصول إلى قرار بصدد البديل أو الأسلوب الأنسب للخصخصة لبلد ما ، استعراض ودراسة آثار وتداعيات تطبيق كل من الأساليب المتاحة الإيجابية منها والسالبة ، ومن ثم انتقاء أكثرها ملائمة وفائدة لتحقيق أهداف وغايات ذلك البلد للتنمية والتطور.

٥- منهاج الدراسة

ستحاول هذه الدراسة تحديد مفهوم القطاع العام والدور الذى يتوقع أن يقوم به وأهمية ذلك الدور والخصائص التى يتوقع أن يتسم بها لكى يؤدى دوره المنوط به بالكفاءة اللازمة ، والعوامل والمتغيرات الهيكلية والبيئية التى حالت دون تمتع القطاع العام بتلك الخصائص والمواصفات والتى أدى غيابها إلى التأثير سلباً على دوره ورسالته ، كما ستتعرض الدراسة للأسباب والمؤثرات التى جعلت القطاع العام يتقاعس ويعجز عن أدائه لدوره ، وطبيعة تلك المؤثرات ومصادرها ، والخطوات والأساليب التى يجب أن تتخذ لتجاوزها والتغلب عليها ومدى فعاليتها.

وستتناول الدراسة بعد ذلك موضوع الخصخصة كأحد الحلول المطروحة للتعامل مع مشاكل القطاع العام بصورة جذرية ، وذلك فى محاولة لوضع مفهوم الخصخصة فى إطاره العلمى السليم ،

كوسيلة وأسلوب لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المنوطة بالقطاع العام ، وفى ذات الاتجاه فإن الدراسة ستتعرض للأسباب والدوافع التى تدعو إلى اللجوء للخصخصة دون غيرها من الأدوات والأساليب للمناخ والبيئة المواتية واللازمة لإنجاح الخصخصة كآلية لزيادة فعالية القطاع العام.

وستحاول الدراسة كذلك استعراض بعض الأسس والمبادئ والمعايير ومحاولة بلورتها فى صورة قواعد عامة قد تستخدم لبناء نموذج معيارى للخصخصة قد يكون فى الاستئناس به توفر قدر معقول من النجاح والاستمرارية لدور ورسالة القطاع العام كأداة للتنمية.

٦- نشأة القطاع العام ودوره وأهميته

القطاع العام كظاهرة اقتصادية واجتماعية وكمؤسسات إنتاجية استثمارية خدمية تعمل على أسس اقتصادية وتجارية ، تراعى وتخدم بجانب أهدافها الاقتصادية أهدافاً أخرى اجتماعية وتنموية ، يعتبر أحد ابداعات القرن العشرين ، وإن كان القطاع العام قد أضحى سمة مميزة وصفة غالبة على هياكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمعظم إن لم يكن لجميع بلدان العالم الثالث ، إلا أن بلدان أوربا بشقيها الغربى والشرقى والولايات المتحدة الأمريكية قد سبقت الدول النامية إلى معرفته وتبنيه كأداة وآلية لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية رئيسية ، ولقد تزامن تزايد اللجوء للقطاع العام دائما مع ظروف الأزمات الاقتصادية والاجتماعية ومع ظروف التغيرات والتحولات الاقتصادية والاجتماعية الكبيرة فى دول الشمال الصناعية والمتقدمة ، وبينما لجأت دول غرب أوربا وأمريكا للقطاع العام لدعم القطاع الخاص ومساعدته على تجاوز أزمة الثلاثينات الاقتصادية والاجتماعية ، ولتجاوز ومعالجة الدمار الاقتصادى والاجتماعى الذى خلفته الحرب العالمية الثانية بالنسبة لدول غرب أوربا ، فإن وصول الأحزاب العمالية والاشتراكية فى هذه الدول قد أعطى دفعة أخرى للقطاع العام وأدى لاستمراره كخيار أيديولوجى بعد أن بدأ اللجوء إليه كضرورة تنموية ، ولقد هيمن القطاع العام فى الدول الاشتراكية بشرق أوربا والاتحاد السوفيتى كتوجه فلسفى وعقائدى.

أما بالنسبة لدول العالم الثالث فرغم تباين الظروف من دولة إلى أخرى ، وتعدد الدوافع والأسباب التى حدت بها لإنشاء قطاع عام إلا أنها جميعاً تشترك فى أنها قد ورثت عن الاستعمار بعض البنى التحتية ووسائط النقل والاتصالات والموانى التى شيدت بأموال عامة فآلت ملكيتها للدولة بعد نيل دول العالم الثالث هذه لاستقلالها السياسى ، هذا بجانب احتكار الدولة للتجارة الخارجية بسبب ضآلة رصيد هذه الدول من العملات الأجنبية وكذلك لبعض الخدمات الأساسية والضرورية للمواطنين [١]

ولقد تغير دور القطاع العام من هذا الوضع الموروث ليلعب دوراً رئيسياً وواسعاً فى عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى العديد من الدول النامية خلال عقدى الخمسينات والستينات ، ولقد كان القاسم المشترك فى تجارب القطاع العام فى العام الثالث كما يورد محمود المراغى [٢] هو أنها تقوم

جميعاً فى مواجهة مشاكل التخلف والتبعية والظلم الاجتماعى ، ومن ثم فهى ليست وليدة أزمات سياسية أو اقتصادية أو ظروف خاصة كتلك التى عرفها الغرب. لكنها وليدة الرغبة فى الإسراع بالتنمية وحماية الاستقلال الوليد ... وتحقيق عدل اجتماعى أكثر.

ولا يختلف الوضع فى الدول العربية عنه فى بقية دول العالم الثالث بل إن القطاع العام قد لعب دوراً أكبر بل وأكثر أهمية وذلك للظروف الخاصة التى مرت بها هذه الدول ، فبالنسبة لمصر كان القطاع العام هو وسيلتها الرئيسية لإدارة معظم المنشآت التى استولت عليها من القطاع الخاص الأجنبى والتى كانت من بينها قناة السويس ، وكذلك الحال بالنسبة للعراق ، وللجزائر بالنسبة لإدارة صناعة النفط بعد تأميمها. لقد اتسع دور القطاع العام وازدادت أهميته فى عمليات التنمية فى بقية الدول العربية والنفطية ، ولقى هذا الدور تشجيعاً من البنك الدولى والمنظمات المالية والنقدية العالمية التى كانت تعمل خلال عقدى الخمسينات والستينات على توسيع دور الدولة فى الاقتصاد حيث تعتبرها الوسيلة الأكثر فاعلية فى تنفيذ مشاريع التنمية والتطوير[٣] إدراكاً منها لضعف القطاع الخاص المحلى فى هذه الدول من جهة ، وتمشياً مع مفاهيم جون كينز الاقتصادية من جهة أخرى.

ولقد شهدت السبعينات تطور القطاع العام فى دول النفط ، وهو تطور تزامن مع الطفرة الكبيرة التى شهدتها إيرادات النفط فى هذه الدول والتى نتجت من الارتفاع الكبير فى أسعاره العالمية ، ولما كانت هذه الدول تتميز بغياب أى نظام للضرائب ، فقد وظفت إيراداتها من النفط والتى كانت هى القابض الوحيد لها لإنشاء مشاريع البنية التحتية ولتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتى أنشئت جميعها فى إطار مؤسسات القطاع العام.

٧- القطاع العام : الآمال المعقودة والنتائج المرصودة

ظل القطاع العام على مدى عقود الخمسينات والستينات بل والسبعينات يمثل معقد الأمل والرجاء لجميع دول العالم الثالث ، ومن بينها الدول العربية. ولقد ارتبط القطاع العام بقضية محورية أساسية تتمثل فى دور الدولة فى عملية البناء الوطنى المستقل ، أى دوره كآلية فاعلة لتحقيق استراتيجيات هذه الدول فى تنمية اقتصادية اجتماعية شاملة ، تنهى التبعية الاقتصادية للنظام الاقتصادى الدولى ، وتعمل على تحريك المدخرات وتوزيع الاستثمارات وخلق فرص للعمالة ، وإعادة توزيع الثروة لتحقيق نوع من العدالة الاجتماعية.

وبجانب هذه الأهداف الكلية التى أنشئ القطاع العام لتحقيقها ، فقد جاء إنشاء القطاع العام كرد فعل طبيعى للغياب الفعلى للقطاع الخاص ، أو لضعفه ، على أحسن الفروض ، وعجزه عن القيام بمهام واحتياجات الدول النامية لفترة مابعد الاستقلال السياسى ، وذلك إما لقلة مدخراته أو لضعف قدراته الإدارية والفنية ، أو لتردده فى ولوج وارتياد مجالات استثمار كبيرة وغير مطروقة من قبل ، بل

وربما تطلب وصول مردودها فترة طويلة لايتحمل القطاع الخاص انتظارها ، وهذا فضلاً عن اختلاف أولوياته وأسبقياته عن الأولويات القومية لتلك الدول.

ويستطيع الدارس المتمعن فى نشأة وتطور القطاع العام فى الدول النامية أن يصل إلى نتيجة مفادها أن تصور القائمين على أمر القطاع العام فى هذه الدول وتوقعاتهم بالنسبة له يقع فى محورين رئيسيين وذلك على النحو الآتى :

تنظر المجموعة الأولى للقطاع العام كآلية تتميز بخاصيات طبيعية ومتفردة تمكنه دون غيره من القطاعات من القيام بالدور التاريخى المنوط به فى التنمية الوطنية المستقلة. وبالتالى فهو بديل نوعى للقطاع الخاص ، ولتمكينه من أداء دوره المنوط به فإنه يحتاج لتناول خاص ولتعامل محدد بغرض دعمه وتشجيعه وتقويته وتقويمه ، كما أن المقاييس والمعايير التى تستخدم لتقويمه وقياس نجاحه يجب أن تختلف كماً ونوعاً عن تلك التى تستخدم فى حالة القطاع الخاص ، وهى فى مجملها تتعلق بالمردود الاجتماعى وليس بمقياس الربح الاقتصادى أو بحسابات التكلفة والعائد.

أما المجموعة الثانية فهى لاترى فى القطاع العام ممثلاً فى مؤسساته المختلفة إلا مشاريع اقتصادية لُجئ إليها لتكمل دور القطاع الخاص ، ولتسد الفجوات التى تركت شاغرة لعجز القطاع الخاص عن شغلها ، وهو بالتالى وضع مؤقت ينتهى بوقوف القطاع الخاص على قدميه ، ومقدرته على تحمل مسئولياته ، ولعب أدواره الطبيعية فى عمليات البناء والتنمية الاقتصادية ، وبالتالى فإنه خلال هذه الفترة فإن نجاح القطاع العام من عدمه يجب أن يقاس بنفس المعايير ويخضع لنفس الأسس والمعايير التى يخضع لها القطاع الخاص والتى على رأسها مقاييس الربحية ، والتكلفة والعائد.

ولقد كان من الطبيعى والمنطقى أن يؤدى تباين النظرة للقطاع العام والاختلاف فى الرؤى بالنسبة لطبيعته ودوره ووظيفته وأهدافه ، إلى تباين فى المواقف بالنسبة له ولما يجب أن يتخذ حياله من إجراءات وخطوات وذلك عندما اتضح لكثير من الدول النامية خلال السبعينات الفجوة الكبيرة بين ما علقته تلك الدول على القطاع العام من آمال وطموحات ، وماحققه ذلك القطاع من نتائج جاءت مخيبة لتلك الآمال وعلى الخصوص فى مجالى التنمية والبناء الاقتصادى وذلك رغم ما رصدته وما خصصته تلك الدول من موارد وإيرادات مادية للتوسع فى مجالات وأنواع استثمارات القطاع العام.

ولقد كان أن استقطب الموقف من القطاع العام نتيجة الفجوة بين ما تم تحقيقه بالفعل وما كان معقوداً عليه من آمال ، فى محورين أساسيين ، تبلورا على النحو التالى ، فهناك الموقف الذى يدفع بأن القطاع العام لم يفشل فى أدائه لرسالته والتى هى أساساً ذات مضمون ومحتوى تنموى واجتماعى ولا تقاس بالمعايير الاقتصادية فحسب ، وإنه إذا ما جاءت انجازات القطاع العام على هذا الصعيد أقل من التوقعات فإن هذا يقتضى دعم مؤسسات القطاع العام وزيادة مواردها لتتمكن من أداء دورها بصورة

أكفأ ، وهذا فضلاً عن أن الأسباب الحقيقية والعوائق التى حالت دون تحقيق القطاع العام لدوره بالمستوى المطلوب أسباب خارجية ولا تتعلق بطبيعة القطاع العام أو بمستوى أدائه ، وإنه لتلافى هذه الأسباب فلابد من تطوير البيئة الخارجية وتقويم البنية التحتية لتلك المجتمعات.

أما الموقف الثانى فيتلخص فى أن القطاع العام قد فشل فى تحقيق ما أنيط به من أهداف وما عُلق عليه من آمال ومطامح وأنه قد استنزف وأهدر الموارد الاقتصادية والمادية المحدودة للدول النامية ، بل وأوقعها فى مديونيات كبيرة سيقع عبؤها على الأجيال القادمة لهذه الدول ، ولهذا فلا مناص من تفكيك القطاع العام وإنهاء دوره وتحويل ملكيته للقطاع الخاص ، وفى هذا الإطار والاتجاه جاءت خطط وبرامج التحرير الاقتصادى التى وضعتها معظم الدول – سواء كانت بمفردها أو بعون فنى ووعد قوى بدعم مادى وفنى من دول الشمال الصناعية المتقدمة أو من مؤسسات التمويل والنقد الدولية – جاءت جميعها متضمنة ، كعنصر أساسى يتوسط متون برامج التحرير الاقتصادى ، موضوع خصخصة القطاع العام وتحويل ملكيته للقطاع الخاص ، ولقد تضمنت تلك البرامج كذلك اعتمادات مالية ودعماً فنياً محدداً ومخصصاً لإنجاز عمليات الخصخصة.

إنه فى هذا المفترق الذى تباينت فيه الرؤى واختلفت المواقف والمسالك ، لابد من وقفة للتأمل والتروى لتبين الموقف الموضوعى والمنطقى ، وهنا يبرز سؤال مشروع ، ألا وهو : هل بالضرورة أن تكون كل الحقيقة فى جانب ، ويكون بالتالى الباطل فى جانب آخر ؟ أم هناك احتمال لتبنى موقف وسط بين الموقفين ، يتسنى من خلاله تعظيم الفائدة ، ومزج وتدعيم إيجابيات الموقفين واحتواء وتذويب سلبياتهما ، وللوصول إلى هذا الموقف الثالث الوسط ، فلابد من تناول مايقول به الداعون لإنهاء دور القطاع العام وتحويل ملكيته ، وما سيحققه اتخاذ هذه الخطوات من فوائد وما ستعود به من خير على الدول النامية ، أو بمعنى آخر ماهى الإيجابيات والفوائد التى ستحققها خصخصة القطاع العام ؟ وهل يمكن تحقيق تلك الإيجابيات والفوائد دون اللجوء لتفكيك القطاع العام أى دون حرمان مجتمعات الدول النامية من مردوداته الاجتماعية.

٨- الدعوة إلى الخصخصة : ماهيتها - أسبابها - أبعادها

تعنى الخصخصة فى جوهرها التحول إلى القطاع الخاص ، أسلوباً وتوجهاً ، وذلك ضمن إطار أشمل يهدف إلى رفع كفاءة وفعالية استخدام الموارد ، فهى بالتالى محاولة لإيجاد وسيلة أفضل ، وأسلوب أكفأ لاستخدام الموارد المتاحة ، وتعبئة الموارد الجديدة والكامنة ، وبالتالى فإنه لابد ابتداء أن يتم تناول الحديث عن الخصخصة بوصفها أسلوباً ووسيلة وليست هدفاً وغاية فى حد ذاتها ، وبهذا الفهم فإن اللجوء للخصخصة يكون بوصفها ضرورة تنموية تمليها ظروف ومعطيات محددة وليست بأى حال توجهاً عقائدياً ملزماً.

والخصخصة كأسلوب يرمى لتطوير الكفاءة والأداء قد يأخذ عدة أشكال وطرق ، يتمثل أحدها فى نقل وتحويل ملكية مؤسسات القطاع العام إلى القطاع الخاص ، وهناك أنماط وأشكال عدة للخصخصة يتمثل جوهرها جميعاً فى التحول للقطاع الخاص من حيث العمل بآلياته وأساليبه وتقمص روحه وتوجهاته فى المبادرة والابتكار والإبداع والإنجاز المتميز ، والخصخصة بهذا المفهوم ليست جديدة ولا مستحدثة إذ قد عرفتها ميادين الإدارة منذ مطلع هذا القرن متمثلة فى المؤسسة العامة كأداة إدارية تم ابتداعها وتصميمها لتعمل بعقلية وروح القطاع الخاص دون أن تفرط فى أهدافها العامة وفى مسئوليتها تجاه الصالح العام ، ولقد كان أن دفع وضع المؤسسة العامة المتفرد هذا الرئيس الأمريكى روزفلت بأن يصفها بأنها ذلك الجهاز الذى يتدثر بسلطة الحكومة ولكنه يتمتع بمرونة القطاع الخاص Clothed with government authority but enjoys the flexibility of the private Sector.

إن تعريف الخصخصة بأنها مجرد تحويل ملكية المؤسسة العامة إلى القطاع الخاص مفهوم يعكس بجانب قصوره وعجزه عن الاحاطة بكل أبعاد وأغراض مفهوم الخصخصة ، توجهاً معيناً وانحيازاً مقصوداً يربط المفهوم بسياسات محددة وبتوجهات عقائدية وينظر إليه فى إطار توجه متكامل لايرى للدول النامية مخرجاً من أزماتها الاقتصادية والاجتماعية إلا باتباع سياسات التحرير الاقتصادى الرامية إلى إعادة هيكلة القطاعات الاقتصادية بأكملها وإعادة صياغة كاملة للاقتصاد المحلى لخلق بيئة مواتية لمسار تنموى جديد يسبقها إصلاح مؤسسى وقانونى متعدد الجوانب يتم بموجبه تحرير الأسعار ، وإزالة نظم الدعم والإعانات والرقابة ، وإعطاء القطاع الخاص – كقطاع وحيد – الحرية الكاملة فى الحركة والقرار ، وهى فى كلمات استبدال نظام التخطيط الاقتصادى بنظام اقتصاد السوق.

والخصخصة بهذا الفهم المنحاز ، بجانب تعبيرها عن توجه عقائدى يرفض أى دور للقطاع العام فإنها تعكس كذلك نوعاً من الإحباط وخيبة الأمل فى المؤسسات العامة وذلك بدعوى عجزها عن تحقيق أهدافها فى زيادة الدخل القومى وإزالة الفقر وتحقيق فائض يساعد فى عمليات التنمية والبناء الاقتصادى ، بل وتحولها بدلاً عن ذلك إلى مصدر لامتصاص الثروة الوطنية وتبديد الموارد المالية وتشجيع البطالة المقنعة ، دونما أى مراعاة للاعتبارات الاقتصادية أو اعتبارات التكلفة والعائد.

ولاشك أن قبول مثل هذه المقولات دون تمحيصها من شأنه أن يلغى أى دور للقطاع العام – ماثل أو لاحق – وهو بالتالى يحصر مفهوم الخصخصة فى جانب واحد من جوانبها ، هو نقل الملكية من القطاع العام إلى القطاع الخاص ، وذلك بافتراض أن القطاع الخاص بطبيعته أكفأ من الدولة فى إدارة المؤسسات ، وأنه – أى القطاع الخاص – أقدر بما يقدمه من حوافز على تعبئة الموارد وتوجيه الادخار نحو المشاريع المربحة ، هذا بالإضافة إلى افتراض آخر فحواه أن تحويل المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص من شأنه أن يزيل عن كاهل الحكومة عبء خسائر تلك المؤسسات ويسمح للدولة بالتالى بتركيز جهودها ومواردها لتحقيق أهداف اقتصادية أخرى.

إن قبول مبدأ الخصخصة كخطوة فى الاتجاه الصحيح وكأسلوب قد يساعد فى تحسين الآداء وفى ملافاة أخطاء الماضى ، يجب ألا يعنى إلغاء دور القطاع العام الحالى أو المستقبلى فى عمليات التنمية والبناء ، لاسيما وأنه لم تستكمل الأهداف والغايات التى أنشئ القطاع العام من أجل انجازها ، هذا فضلاً عن أنه قد يكون فى وجود القطاع العام صمام أمان ضد أى ممارسات خاطئة أو ضارة قد يتورط فيها القطاع الخاص إذا ما وجد أنه قد انفرد بالاستثمار والعمل الاقتصادى ، كمحاولات الاحتكار والتحكم فى الأسعار ومستوى الجودة.

وهناك عموماً عدة وسائل وطرائق أخرى للخصخصة بجانب تحويل الملكية وجميعها قد تساعد فى تحسين الأداء الاقتصادى وخدمة أهداف التنمية دونما حاجة لإلغاء دور القطاع العام ، وفى كل الحالات عموماً فإن دوافع الخصخصة يمكن أن تندرج فى أربع مجموعات تتمثل فى استحداث اقتصاد السوق ، زيادة الكفاءة الاقتصادية ، إنشاء نظام سياسى يقوم على الاعتراف بحقوق الملكية وحرية الفرد، وزيادة موارد الدولة.(٤)

هذا ويمكن كذلك حصر الوسائل والطرق التى قد يأخذها التحول للقطاع الخاص بجانب التحويل الكامل للملكية فى : خصخصة إدارة المؤسسات مع الاحتفاظ بملكية أصولها للقطاع العام ، أو تمليكها للعاملين بها ، أو تأجيرها للقطاع الخاص أو تصفيتها نهائياً فى حالة ثبوت عدم جدواها اقتصادياً. ولاريب أن لكل من هذه الطرق إيجابياته وسلبياته والظروف الخاصة التى يفضل فيها تطبيقه.

ويبدو أن مفهوم الخصخصة والأسباب التى تساق لإجرائها يمكن أن تؤثر بصورة مباشرة على الشكل الذى قد تأخذه ، كما وقد تؤثر على أبعادها وآثارها الاقتصادية والاجتماعية ، ويمكن تصنيف مواقف المنادين بالخصخصة إلى ثلاثة أنواع يتبنى كل موقف منها مجموعة مختلفة تمثل توجهاً أو بالأحرى مدرسة قائمة بذاتها ، إذ بينما تنطلق المجموعة الأولى بدافع رد الفعل على النمو السريع والهيمنة الكاملة للقطاع العام على اقتصاديات الدول النامية وعلى مسار نموها خلال عقدى الستينات والسبعينات حيث كانت هناك أربعون دولة أى حوالى نصف عدد الدول النامية تنفق أكثر من ثلث إجمالى ناتجها القومى فى إطار القطاع العام ، وقد ارتفع هذا المعدل فى مطلع التسعينات بحيث أصبحت تشكل المشروعات المملوكة للدولة من ١٠ ٪ إلى ٢٠ ٪ من إجمالى الناتج القومى فى كثير من دول العالم الأقل تقدماً.(٥) ، وبالرغم مما صاحب هذه الهيمنة والسيطرة من حجج وتبريرات إلا أنها لم تسفر إلا عن مزيج من الفشل والإخفاق لمشروعات القطاع العام ، فى معظم إن لم يكن فى جميع الدول التى سارت فى طريق التنمية عن طريق القطاع العام ، فيما أدى إلى ردود فعل تغلب عليها المرارة والإحباط والدعوة بالتالى للتخلى عن القطاع العام وإلى تصفيته وتحويله للقطاع الخاص ، وبمعنى آخر فإن هذه المجموعة تجعل من القطاع العام كبش فداء تحمله تبعة فشل جهود التنمية فى الدول النامية.

وتتمثل المجموعة الثانية والتى تنادى بخصخصة القطاع العام ، فى الدول التى تدعو لتكريس الملكية الفردية كقيمة اجتماعية وكجزء من توجه فكرى وعقائدى يرى فى الدعوة للخصخصة جزءاً من الحرية الفردية ومن تأكيد قيم ومعتقدات العالم الحر ، وتتبنى هذه الدعوة وتعمل جاهدة على نشرها وتكريسها الولايات المتحدة الأمريكية ، وكذلك المنظمات الدولية المالية كالبنك الدولى وصندوق النقد الدولى والتى تعتبرها إحدى ركائز التحرير الاقتصادى.

أما المجموعة الثالثة فتنتمى إلى مدرسة ترى أن القطاع الخاص بطبيعته وبما يتميز به من مبادرة وابداع ، وبما يقدمه من حوافز فإنه يعتبر أكفأ وأقدر على تحقيق التنمية فى الدول النامية من القطاع العام ، وبالتالى فإن القطاع الخاص إذا ما تولى عمليات التنمية والاستثمار فإن معدل النمو الاقتصادى سيرتفع ، وستزيد فرص العمالة ومستوى الأجور والدخول الحقيقية ، وسينتهى الركود الاقتصادى الذى ميز اقتصاديات الدول النامية ، وستحرر اقتصادياتها وسينخفض عجز الموازنة نتيجة انتهاء إعانات الدعم الحكومى لبعض السلع والمؤسسات ، كما سترتفع معدلات الإنتاج ومستوى الجودة نتيجة المنافسة ، وتطبيق آليات السوق وتربط هذه المجموعة بين الملكية والكفاءة ، فتقول أن الملكية الخاصة هى الدافع الأساسى لزيادة الإنتاجية وتحقيق الربح.

٩- شروط ومتطلبات لازمة لإنجـــاح الخصخصة

إن قبول الافتراض بأن الخصخصة تتم فى إطار توجه متكامل من الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية يترتب عليه القبول بأن سياسات الخصخصة لايمكن أن تكون هدفاً أو غاية فى حد ذاتها بل إنها إحدى الوسائل والأدوات اللازمة لتحقيق هدف الإصلاح الاقتصادى والمتمثل فى رفع وتنظيم الكفاية الإنتاجية للاقتصاد القومى ، وفى زيادة معدلات التنمية الشاملة للمجتمع المعين ، وبهذا الفهم أيضاً فإن النظرة لمفهوم الخصخصة يجب أن تكون أوسع وأشمل من مجرد تغيير الملكية ، لتعبر عن اتجاه متكامل للالتزام بتطبيق قوانين السوق ونظمه وآلياته فى إدارة وتسيير مؤسسات وأجهزة الدولة بطريقة تكفل لها ، دون التنصل من ، أو الافتئات على رسالتها فى الالتزام بالصالح العام والمسئولية العامة ، والعمل لزيادة الإنتاجية ورفع معدلات الأداء ، وفى إطار هذا الفهم يقول المستشار عادل عبد الباقى بأن للخصخصة مفهومين يسيران معاً بشكل موازٍ : مفهوم ضيق يقصد به نقل ملكية وإدارة المشروعات المملوكة للدولة للقطاع الخاص بطرحها للبيع مباشرة أو فى البورصة ، ومفهوم واسع يقصد به تنمية دور القطاع الخاص والمنافسة والسوق الحر ، ويتم ذلك بالإقلال من حالات الاحتكار والتشريعات واللوائح وتصفية المشروعات الخاسرة ، وتشجيع المنافسة بين القطاعين العام والخاص ، ويشمل هذا المفهوم الواسع أيضاً التصرف فى جزء من رأس مال أو أسهم شركات القطاع العام ، أو أن يعهد بالإدارة إلى شركة متخصصة فى القطاع الخاص ، ويضيف بأن من أهم أسباب الاتجاه إلى الخصخصة رفع مستوى كفاءة الشركات سواء من ناحية نتائجها المالية ، أو من ناحية الخدمات التى تقدمها للمستهلك

مع خفض الضغوط على ميزانية الدولة.[٦]

وجوهر حديث المستشار عبد الباقى هو أن الخصخصة أداة ووسيلة تهدف لرفع الكفاية الانتاجية عن طريق تطبيق آليات السوق ، وأن الساحة الاقتصادية تتسع لتضم كلاً من القطاعين العام والخاص وتتيح لهما المنافسة لتحسين أدائهما وتطوير إنتاجيتهما ، وفى ذات الاتجاه يقول إسماعيل حسن بأن الخصخصة لاتعنى مجرد تحول شركات قطاع الأعمال إلى القطاع الخاص ، فهذا هو المفهوم الضيق ، ولكن يقصد بها تطوير قطاع الأعمال ونموه وإدارته من خلال آليات السوق ، إذن فالهدف النهائى للخصخصة يتمثل فى تحسين أسلوب الإدارة من خلال ما يتضمنه قانون قطاع الأعمال من حرية ومرونة.[٧]

إن تحقيق هذا الفهم الواسع للخصخصة لا يمكن أن ينطلق من فراغ ، بل لابد لإنجازه بنجاح من توفر مناخ موات ، وشروط ومتطلبات أساسية ، والمناخ المواتى ، أو البيئة الصالحة المراد توفرها لإنجاح سياسات الخصخصة لاتقتصر على الجانب الاقتصادى فحسب ، بل إنما تمتد وتتسع لتشمل أبعاداً سياسية وقانونية واجتماعية ، تتمثل فى الاستقرار السياسى والالتزام السياسى بالخصخصة ، وفى توفر القوانين التى تضمن حقوق الملكية وتنظم انتقالها وتداولها وسلامتها ، وكذلك فى مراعاة البعد الاجتماعى للخصخصة من حيث كلفته ودرء آثاره السالبة القريبة والبعيدة المدى والمتمثلة فى ما قد تفرزه الخصخصة فى المدى القصير من غلاء فى الأسعار وزيادة فى معدلات البطالة وانخفاض فى مستويات المعيشة ، قد تؤدى جميعها إلى سخط اجتماعى ومعارضة كبيرة للخصخصة.

أما الشروط والمتطلبات اللازمة لإجراء الخصخصة فكثيرة ومتنوعة ومن أهمها العمل فى إطار استراتيجيات شاملة وخطط علمية تضمن إجراء الخصخصة بطريقة موضوعية ، ومتدرجة تقلل من حدة آثارها وتمكن من احتوائها ومعالجتها.

وتمشياً مع مفهوم الخصخصة كمحاولة لتحسين الأداء الاقتصادى وخدمة أهداف التنمية لاسيما فى الدول النامية والتى تتميز أغلبها بضعف القطاع الحديث بها بشقيه العام والخاص ، وبغياب الهياكل الأساسية وضعف رؤوس أموال البنوك المحلية ، فإنه لإنجاح سياسات الخصخصة لابد من اتباع سياسات اقتصادية واجتماعية كلية تهدف إلى تحرير الاقتصاد من كل القيود المكبلة لانطلاقه ، وتوفر له المتطلبات اللازمة لتحقيق غاياته كقيام أسواق لرأس المال والأوراق المالية ، وتحرير الأسعار ، وتسهيل الاقتراض ، وتوفير الأطر والخبرات الاقتصادية والمالية اللازمة لإدارة وتسيير المشروعات العامة وإيجاد القوانين والظروف التى تضمن قيام منافسة حرة ، وتعمل على تشجيع الاستثمار ، وعلى جذب واقناع رؤوس الأموال الأجنبية والمنظمات المالية الدولية للمساهمة فى مشاريع التحرير الاقتصادى والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

إن توفير هذه الشروط والمتطلبات وإيجاد المناخ الملائم لتطبيق الخصخصة ، يقتضى بعكس ما يعتقد ويبشر به البعض ، دولة قوية ، ودوراً إشرافياً ورقابياً أكبر للحكومة وإن اختلف نوعاً ، يمكنها من كفالة حد أقصى من الأمن والاستقرار السياسى والسلامة والتأمين اللازمين لرؤوس الأموال المستثمرة ، وللتصرف فى فوائدها وأرباحها ، ويضمن تطبيقاً فعالاً وعادلاً للقوانين المتعلقة بكفالة الحقوق الخاصة بالمستثمرين والمستهلكين ، واللازمة للتعامل والتعاقد بين المشترين والبائعين ، والرادعة لأى تجاوز أو خروج والقادرة على تلافى أى قصور أو سد أى ثغرات قد تعوق أو تعرقل تطبيق سياسات الخصخصة.

وبجانب كل ذلك فإن وجود الحكومة الفاعلة بقوانينها ونظمها ومؤسساتها لازم لتوفير البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية اللازمة لازدهار السوق وتوسعه ، ولإعادة التوازن فأى خلل قد يطرأ على المعادلة الحساسة بين الاعتبارات الاقتصادية لسياسات الخصخصة ، وأبعادها وتداعياتها الاجتماعية والتى يجب أن تبقى محل اهتمام الحكومة والدولة ، كما وأن دور الحكومة يمتد ليشمل جانب المالية العامة، ذلك أن الخصخصة قد تضع على الحكومة مسئولية إيجاد مصادر إيرادات بديلة لما فقدته نتيجة تحويل بعض المؤسسات للقطاع الخاص.

١٠- الخصخصة : الآثار السلبية والمحاذير

تقوم الدعوة إلى الخصخصة على افتراض أقل ما يقال عنه أنه يحتاج إلى دراسة وتمحيص ، وذلك الافتراض هو أن ما يصلح للدول المتقدمة سيصلح بلا جدال للدول النامية ، دونما اعتبار لاختلاف الظروف والمعطيات ، فنجاح النمو الاقتصادى الذى تم فى دول غرب أوربا عن طريق القطاع الخاص والاستثمارات الخاصة ، وبتطبيق النموذج الرأسمالى للتنمية قد حددته وساعدته معطيات عالمية وتاريخية لم تعد قائمة ولا واردة ، وأكثر ما يميز معظم الدول النامية هو ضعف القطاع الخاص ، بل كل القطاع الحديث ، هذا بالإضافة إلى معاناتها من التخلف العام ، وغياب الهياكل الأساسية ، وضعف رؤوس أموال البنوك المحلية ، مما ينعكس سلباً على حركة وقدرات القطاع الخاص ، ويجعل من الحديث عن تحويل ملكية مؤسسات القطاع العام إلى القطاع الخاص قولاً معزولاً عن الظروف والواقع الماثل.

وهناك أيضاً افتراض ثان تقوم عليه الدعوة للخصخصة وهو بدوره يحتاج إلى برهان ودليل ، ويتمثل ذلك فى القول بأن القطاع العام هو سبب جميع المشاكل الاقتصادية ومانتج عنها وترتب عليها من آثار اجتماعية وما يعيب مثل هذا الافتراض هو أنه بجانب قيامه على إمكانية أحادية السبب فيما تعانيه الدول النامية من مشاكل فإنه يجعل من القطاع العام مشجباً تعلق عليه جميع الأخطاء والمثالب ، حيث أنه لا جدال فى أن جزءاً كبيراً من مشاكل الدول النامية وأزماتها يعود للتدنى الشديد الذى شهدته أسعار تصدير المنتجات الأولية لهذه الدول ، وللزيادات الفلكية لأسعار البترول اللازم لاستهلاك تلك الدول ، وكذلك لارتفاع أسعار الفائدة الدولية الاسمية والحقيقية وانكماش التدفقات المالية وتصاعد نزعة الحماية فى البلاد الصناعية.(٨)

إن تصوير تحويل ملكية القطاع العام للقطاع الخاص وكأنه المخرج الوحيد والنموذج الأمثل لعلاج كل مشاكل التنمية فى الدول لايمثل فقط مجانبة للواقع الموضوعى لتلك الدول بل إنه يغطى كذلك على الكثير من السلبيات والعقبات التى قد تنجم عن تحويل الملكية ويحول بالتالى دون ملافاتها والتحوط ضدها.

١٠-١ إن السلبيات والمزالق التى قدتترتب على تحويل الملكية لاتقتصر على الجانب الاقتصادى فحسب بل إن لها أبعاداً اجتماعية وسياسية على المديين القصير والبعيد ، ومن أهم الآثار السلبية الاقتصادية للخصخصة هو ما قد ينجم عن عدم وجود الآليات والمعايير الاقتصادية والاجتماعية التى تنظم وتؤسس عمليات نقل الملكية ، كعدم وجود أسواق الأوراق المالية والأسهم وبنوك الاستثمار وبيوت الخبرة والدراسة اللازمة لتقييم الأصول وتحديد الأسعار مما يخضع إجراءات الملكية لعمليات البيع المباشر وبأسعار زهيدة وذلك لاعتبارات غير موضوعية قد تنتهى بها فى أيادى البعض الذين قد يملكون المال لشرائها ولكنهم يفتقرون للخبرة والمهارة اللازمة لإداراتها.

١٠-٢ هناك أيضاً احتمال ألا تقبل الجهات التى تؤول إليها هذه المؤسسات والمنشآت العامة الالتزام بخطط وبرامج التنمية الرسمية للدولة ، وبدور هذه المؤسسات فى تحقيقها مما يؤثر سلباً على أهداف التنمية ويعطى الأولوية لآليات السوق ، ولاعتبارات العرض والطلب ، كما وأنه قد ينشأ وضع احتكارى نتيجة خصخصة هذه المؤسسات ، يتحكم فى الأسعار ويثقل كاهل المواطنين بأسعار فوق طاقتهم الشرائية.

١٠-٣ ضعف القطاع الخاص المحلى وقلة المدخرات الوطنية اللازمة لشراء المنشآت المعروضة قد يفتح الباب أمام رؤوس الأموال الأجنبية والشركات متعددة الجنسيات للسيطرة على المنشآت الاقتصادية الاستراتيجية للدول النامية ، ولتفضيلها تحويل أرباحها خارج البلاد ، على استثمارها محلياً ، هذا بالإضافة إلى احتمال تأثيرها على سياسات البلاد القومية.

١٠-٤ تحويل ملكية المؤسسات العامة عن طريق البيع المباشر نتيجة غياب أسواق الأوراق المالية قد يؤدى إلى بيع المؤسسات الرابحة والناجحة ويضع الدولة أمام الأمر الواقع بالنسبة للاستمرار فى ملكية المؤسسات الخاسرة ، وبالتالى تفقد الدولة الإيرادات التى كانت تتحصل عليها من المؤسسات الناجحة وتستمر فى تكبد الخسائر المتزايدة من المؤسسات الفاشلة ، مما يزيد من أعباء دافعى الضرائب وخسائر الخزينة العامة.

١٠-٥ تحويل الملكية للقطاع الخاص يعنى منطقياً تقديم الاعتبارات الاقتصادية على الاعتبارات الاجتماعية بل قد يعنى أحياناً إسقاط تلك الاعتبارات الاجتماعية من الحساب بصورة كاملة فإصرار القطاع الخاص على مبدأ العمالة المنتجة ومحاربة العطالة المقنعة قد يعنى عملياً تشريداً بالجملة لآلاف

العاملين ، هذا فى نفس الوقت الذى يؤدى فيه تحويل ملكية المنشآت الاقتصادية الكبرى إلى ظهور فئات موسرة وإلى تفاوت كبير فى دخول الأفراد قد تكون له آثاره السالبة على الاستقرار الاجتماعى والسياسى ، وعلى مسار خطط التنمية ، وعلى تركيب وتوازن البنى الاجتماعية ، وهذا فضلاً عن إجهاضه لمبدأ أساسى وسبب جوهرى للجوء الدولة للقطاع العام ألا وهو تحقيق نوع من العدالة الاجتماعية.

١١- القطاع العام والخصخصة : المعادلة المتوازنة

إن استرجاعاً متأنياً وفاحصاً لماشملته هذه الدراسة يعكس صورة لمحنة ماثلة « Dilemma » ذلك أن الوضع يتمثل فى خيارين اثنين يعجّ كل منهما بمثالب وأضرار قد تلغى جدواهما ، فخيار القطاع العام ، رغم مزاياه الاجتماعية ودوره فى تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومراعاته لاعتبارات العدالة الاجتماعية على مدى عقود من الزمان ، قد كبّد اقتصاديات الدول التى تبنته شططاً ، بل وأمست مؤسساته العامة تعانى تردياً إدارياً كبيراً وتمثل نزيفاً مستمراً ، وهدراً متواصلاً لموارد هذه الدول المالية والمادية ، مما حدا بالعديد من المهتمين والدارسين والمفكرين للدعوة لتفكيكه وتصفيته وتحويل ملكيته للقطاع الخاص.

وخيار تصفية القطاع العام وتحويل ملكيته للقطاع الخاص أى « خصخصته » رغم ما قد يحققه من نجاح على المستوى الاقتصادى ، من تصحيح لمسار مؤسسات القطاع العام بوضعها فى إطارها الإدارى والاقتصادى السليم ، وتحديد نجاحها بمعايير ومقاييس اقتصادية ، تربط بين التكلفة والعائد ، وبين العمالة والإنتاجية وبين السعر واعتبارات العرض والطلب ، ويجعل منها مصدراً للإيرادات والتمويل للجهاز الحكومى ، إلا أنه قد يلغى ويجهض كل ما حققته هذه الدول من مكاسب اجتماعية وتنموية بالمعنى الشامل للتنمية كمفهوم حضارى متكامل.

إن الخروج من هذه المحنة يقتضى إيجاد المعادلة المتوازنة التى تحقق مزجاً متوازناً بين غايات ومرامى القاطع العام فى تحقيق تنمية شاملة ذات أبعاد اجتماعية وسياسية ، وبين أهداف الخصخصة والمتمثلة فى إعادة تأهيل القطاع العام وإعطاء مؤسساته محتواها الاقتصادى والإدارى اللازم الذى يجعلها تتحرك وتستهدى باعتبارات الجدوى الاقتصادية وبمؤشرات الربح والخسارة والتكلفة والعائد والعمالة والإنتاجية.

ولايجاد المعادلة المتوازنة والمناسبة فإنه لابد إبتداء من اتفاق الآراء على بعض القضايا الأساسية والتى تتمثل أولاها فى أن اللجوء للقطاع العام قد تم بالنسبة لأغلب الدول النامية تلبية لضرورات تنموية واجتماعية وسياسية ولم يكن بالنسبة لها خياراً عقائدياً ، وإنه قد اختير كأداة تنموية تهدف بجانب أغراضها الاقتصادية لتحقيق نوع من العدالة الاجتماعية وتوزيع الدخل عن طريق تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية وتلبية الضروريات بالنسبة للغالبية من السكان فى الدول النامية.

هذا ولما كان القطاع الخاص ضعيفاً ومحدود الامكانات والحركة ، ولايستطيع الاستثمار إلا فى مجالات ضيقة كتجارة الصادر والوارد فقد أنشأت معظم الدول مؤسسات القطاع العام لإنشاء البنيات التحتية اللازمة للتنمية ، كما وأنه بالنسبة لدول البترول فإن عمليات استكشافه واستخراجه وتصنيعه كانت تقتضى التعاون بين دوله والشركات الأجنبية ، لغياب أو عجز القطاع الخاص فى هذه الدول ، وبالتالى كان أن لجأت هذه الدول إلى القطاع العام لتوصيل عائدات البترول فى صورة مشاريع خدمية ومعونات اجتماعية لمواطنيها.

إن اختيار هذه الدول للمؤسسة العامة كوعاء مناسب لتقديم هذه الخدمات جاء نتيجة قناعتها بأن تنظيم المؤسسة العامة وأسلوب أدائها والذى ينص على استقلالها الإدارى والمالى ، وعلى إعطائها الاعتبارات الاقتصادية الوزن الكافى والذى يكفل لها تحقيق ربح مناسب يمكنها من تغطية تكلفتها ومختلف نفقاتها ، ويسمح لها بالتوسع أفقياً ورأسياً ، وبمواكبة التقدم التكنولوجى والإدارى يعتبر هو التنظيم الأمثل لتحقيق أهداف التنمية.

إن تردى القطاع العام وعجزه عن تحقيق أهدافه الموضوعة ، وبالتالى تقاعسه عن تحقيق الغايات المجتمعية فى كثير من الدول النامية قد جاء كنتيجة مباشرة لعجز المؤسسة العامة فى أن تلعب دورها كوسيلة ذات قدرات مزدوجة فى تحقيق العائد الاقتصادى المجزى من جهة ، والوصول إلى غايات اجتماعية محددة من جهة أخرى ، ولكن فشل المؤسسة العامة فى هذا الصدد لم يكن بدوره لعيب خلقى أو ذاتى فى المؤسسة العامة كوعاء إدارى ، كما أنه لايعود بالتأكيد لطبيعة الملكية العامة للقطاع العام ، ذلك أن هذا السبب قد انتفى منذ أن تم الفصل عالمياً بين الملكية والإدارة فى القطاع الخاص.

هذا ويمكن أن تعزى أسباب عجز المؤسسات العامة وإخفاقها فى تحقيق أهدافها لعدة أسباب خارجية يتمثل أهمها فى عدم مواتاة المناخ العام فى معظم الدول النامية لطبيعة عمل وممارسات المؤسسة إذ يتسم بهيمنة الدولة وبتميز قراراتها بالمركزية المفرطة ، وبتكريس النظم البيروقراطية وسيطرة أجهزة الرقابة المركزية ، وضعف القدرات الإدارية والفنية ، وغياب الحوافز ، وتغليب الاعتبارات الاجتماعية والسياسية على الاعتبارات الاقتصادية ، وعدم الربط بين مصلحة ومصير إدارات هذه المؤسسات ، والعاملين بها بما تحققه من نجاح أو فشل مما ولّد مناخاً من اللامبالاه وعدم الاكتراث لموقف المؤسسات المالى والاقتصادى ولما تتكبد من خسائر ، كما وأن الدعم المالى الحكومى الذى ظلت تتلقاه هذه المؤسسات لتغطية خساراتها فاقم من حالة اللامبالاه وعدم التأثر بالعجز والفشل لدى الإدارات المسئولة أو لدى العاملين بتلك المؤسسات.

إن تعثر القطاع العام لايعنى بالضرورة أن القطاع الخاص سيكون بديلاً ناجحاً ، ذلك أن نفس العوامل الخارجية التى أثرت على القطاع العام والممثلة فى مركزية القرارات والسياسات ، والممارسات البيروقراطية السلبية ، وتدخل الدولة فى عمليات الإنتاج والتوزيع والأسعار والعمالة ستؤثر بنفس المستوى

على القطاع الخاص ، هذا بجانب أن القطاع الخاص قد لايرغب فى مجالات استثمار القطاع العام لاسيما تلك التى تتطلب رؤوس أموال كبيرة وقد تترتب عليها مخاطر واحتمالات خسائر فادحة أو تحتاج لمدى زمنى طويل لتحقيق عوائد وأرباح مجزية.

وبجانب ماورد فإن أحد الافتراضات الأساسية التى يتحجج بها كثيراً دعاة تفضيل القطاع الخاص قد اتضح خطؤها وبطلانها وذلك هو القول بأن الدعوة لتبنى القطاع العام بحجة تحقيق العدالة الاجتماعية من شأنها أن تقود لخفض الكفاءة الانتاجية ، لأن توزيع الثروة بغرض تحقيق العدالة من شأنه أن يحول دون تراكم الثروة اللازمة للاستثمار ، أى أن العلاقة بين الكفاءة الإنتاجية من جهة وعدالة التوزيع من جهة أخرى هى بالضرورة علاقة عكسية ، ويتضح خطأ هذا الافتراض إذا ماعلمنا أن معظم الدول النامية لاتملك الشروط اللازمة التى تمكنها من تراكم الثروة اللازمة للاستثمار بالداخل ، وذلك كنتيجة مباشرة لظروف التبعية والارتباط بدول المحور السابقة ، ولطبيعة النظم الاجتماعية لهذه الدول والتى تدفعها لتحول فوائضها الاقتصادية من الداخل إلى مراكز الاقتصاد بدول المحور السابقة ، وبالتالى فإن ما يحرم منه المواطنون فى الدول النامية بحجة تجميعه لأغراض الاستثمار ، لايوظف حقيقة لتحقيق هذه الغاية ، بل يتم تحويله للخارج.

ولقد سبقت الإشارة أيضاً إلى أن الربط بين ملكية وسائل الإنتاج وكفاءة الإنتاج لم تعد واردة كحجة لتفضيل القطاع الخاص على القطاع العام ، ذلك أن الفصل الذى تم منذ أكثر من قرن بين الملكية والإدارة فى القطاع الخاص ، وأضحت الإدارة بموجبه توكل لجهات متخصصة ومحترفة ، أدى إلى تساوى القطاعين العام والخاص من حيث إداراتهما بواسطة جهات متفرغة ومتخصصة ، وبالتالى فإن العلاقة الصحيحة أصبحت بين مدى كفاءة الإدارة وقدرتها وبين الإنتاجية ، وكذلك بين وجود المنافسة والإنتاجية ، وليس بنوع الملكية على أية حال.

إن قبول الدول النامية للخصخصة كجزء من برامج التحرير الاقتصادى التى تدعو لها المنظمات الدولية كالبنك الدولى وصندوق النقد الدولى بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية ودول الشمال الصناعية ، والتى تتضمن بجانب الخصخصة إحلال آليات السوق محل التخطيط والتنمية المبرمجة ، ورفع الدعم عن السلع الأساسية وتخفيض قيمة العملات المحلية ، وتخفيض أعداد العاملين بالدولة ، إن ذلك قد يعنى ، بجانب ما قد يترتب عليه من انخفاض حقيقى فى مستوى حياة ومعيشة المواطنين ، ومن إلغاء للعديد من المكتسبات الاجتماعية التى حققتها الدول النامية ، قبولاً للنموذج الرأسمالى للتنمية ، وهو قرار استراتيجى وهام لايمس حياة الجيل الحالى فى هذه الدول فحسب بل إنما يؤثر على مستقبل الأجيال القادمة أيضاً ، لهذا فإن مثل هذا القرار لايجب أن يتم بإيعاز خارجى أو أن يأتى نتيجة ضغوط خارجية عالمية ، بل يجب أن يتم التوصل إليه كمحصلة نهائية لدراسات عميقة ومتأنية وبعد مشاركة حقيقية لجميع القوى والمؤسسات والفئات المجتمعية ذات العلاقة أو المصلحة بمثل هذا القرار

الاستراتيجى ، لاسيما وأن ظروف اليوم ومعطياته التى تعيشها الدول النامية تختلف عن ظروف الأمس التى سادت عند تبنى دول الشمال الصناعية لنموذج التنمية الرأسمالية وأدت إلى نجاحه والتى تمثلت أساساً فى وجود المستعمرات التى أمدت الدول الصناعية بالخامات الإنتاجية وبالعمالة الرخيصة ، وأضحت بالضرورة أسواقاً لمنتجاتها المصنعة ، وهذا فضلاً عن أن التكتلات الإقليمية والعالمية الجديدة التى يشهدها عالم اليوم ممثلة فى مجموعة الدول الأوربية ومجموع دول أمريكا الشمالية واللاتينية وكندا والدول الآسيوية وغيرها ، وما تتضمنه مواثيقها ومعاهداتها واتفاقياتها من معاملات تفضيلية ، وجمركية تجعل من الصعب على الدول النامية أن تجد لها مواقف منافسة مما سينعكس سلباً على اقتصادياتها وعلى مستويات شعوبها الاقتصادية وعلى مكتسباتها الاجتماعية ، وهذا يحتم ضرورة البحث عن نموذج بديل للتنمية والتطور.

إن التحرر من الخصخصة كجزء من عملية متكاملة للتحرير الاقتصادى لايعنى بالضرورة رفضها كآلية تهدف لزيادة كفاءة مؤسسات القطاع العام ، وزيادة معدلات أدائها عن طريق توظيف آليات السوق لهذا الغرض ، وعن طريق خلق مناخ من المنافسة بين مؤسسات القطاع العام وبينها وبين القطاع الخاص.

هذا ومن العقبات الرئيسية التى اعترضت توظيف الخصخصة كأداة لتطوير وتأهيل مؤسسات القطاع العام ، نظرة البعض إليها فى إطارها الضيق وبمعناها القاصر والذى يحصرها فى تحويل ملكية المؤسسات العامة للقطاع الخاص ، وبالتالى يجعل من الخصخصة خياراً وحيداً إما أن يقبل كله أو يرفض كله Zero - Sum Game ، وهو موقف من شأنه أن يحد من حرية حركة الدولة التى يمكن أن تستفيد من خيار الخصخصة بصورة أكثر مرونة وفاعلية.

الخـــلاصـــة

إن الخصخصة كأداة لتطبيق آليات العرض والطلب ، ولإعطاء الاعتبارات الاقتصادية فى إدارة المشروعات الاقتصادية والإنتاجية دورها المطلوب ، ولإيجاد المناخ المواتى للمنافسة ، ولإعادة تأهيل المؤسسات العامة لتعمل فى ظل هذا المناخ ولتنافس مؤسسات القطاع الخاص ، من شأنها أن تحقق الغرض منها دون أن تكون دائماً هناك حاجة لتحويل ملكية هذه المؤسسات للقطاع الخاص ، إلا أنه وحتى يمكن ترجمة مجموعة المنطلقات التى عالجتها هذه الدراسة فإنه يصبح من الأهمية بمكان أن تقوم الدول المعنية بمناقشة هذا البديل بدراسة النقاط والتوصيات الآتية :

١- توفير المناخ الملائم للاستثمار لكلا القطاعين العام والخاص ، على أن يشمل جميع المجالات الاقتصادية والسياسية والإدارية والقانونية ، وعلى أن يتضمن كذلك كسب تأييد جميع المجموعات

والفئات ذات العلاقة أو المصلحة فى الاستثمار والتى تشمل بجانب القيادة السياسية فئات العاملين ، ورجال الأعمال والمستهلكين والمواطنين.

٢- أن تمنح مؤسسات القطاع العام استقلالاً إدارياً ومالياً حقيقياً تسنده القوانين واللوائح بحيث يسمح لها باتخاذ القرارات بناءاً على الاعتبارات الاقتصادية فى المقام الأول ، وذلك فى كل مايتعلق بشئون الإنتاج والتوزيع والتسويق والعمالة.

٣- أن توقف الدولة والحكومة أى معاملة تفضيلية تتمتع بها المؤسسات العامة ، وكذلك أى دعم مالى مباشر أو غير مباشر سواء كان فى صورة إعفاءات ضرائبية أو تسهيلات أخرى تتلقاها هذه المؤسسات وأن تعامل على قدم المساواة مع مؤسسات القطاع الخاص ، على أن يشمل ذلك أى ضمانات للعاملين بها خارج إطار موازنات وإيرادات هذه المؤسسات وذلك حتى يرتبط مصير العاملين بها ، وبنجاحها وإخفاقها.

٤- لابد من استحداث قانون للأفول Sun - Set Law تخضع بموجبه المؤسسات التى تعجز عن المنافسة أو مواكبة السوق لإجراءات الإفلاس والتصفية التى تخضع لها مؤسسات القطاع الخاص ، ودون أن يتحمل دافع الضرائب أو الدولة أى مسئولية تجاه العاملين بهذه المؤسسات عند إفلاسها.

٥- لابد أن تتفادى الدولة عند لجوئها لخصخصة بعض المؤسسات لأسباب اقتصادية أو قومية ، الإكثار أو الإسراف فى أجهزة وآليات وإجراءات الرقابة والمتابعة للمؤسسات المخصخصة وذلك حتى لاتتكرر المشاكل التى عانت منها مؤسسات القطاع العام والتى نجمت أساساً من تعدد وهيمنة أجهزة الرقابة المركزية ، ومن كثرة قوانين وإجراءات الرقابة والإشراف الحكومى ، والتى قعدت بالمؤسسات العامة عن أدائها لدورها وإنجازها لأهدافها الموضوعة.

٦- تفادى المغالاة فى الإشراف الحكومى والرقابة المباشرة ، يجب ألا يعنى بأى حال التقليل من دور الحكومة فى الإشراف على هذه المؤسسات العامة ، شأنها فى ذلك شأن مؤسسات القطاع الخاص ، وذلك فى إطار التوجيه الكلى للاقتصاد لتحقيق الغايات العليا للدولة ، ولإنجاز الأهداف الموضوعة لخطط وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.

٧- قبول الخصخصة كآلية اقتصادية وإدارية قد تساعد فى إعادة تأهيل وتنشيط مؤسسات القطاع العام يجب ألا يلغى أو يوقف أى دراسات أو محاولات لإيجاد وتطبيق نماذج للتنمية الاقتصادية والاجتماعية أكثر ملاءمة وأكثر مواتاة لظروف الدول النامية ، وأكثر قدرة على تحقيق غاياتها وطموحاتها وأهدافها فى المزج بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى إطار من العدالة الاجتماعية ، وإنهاء الفقر وإزالة التخلف والتبعية ومراعاة الطابع الريفى للعديد من الدول النامية ، ولهذا فإن تناول ومعالجة موضوع الخصخصة يجب أن ينظر إليه فى إطار البحث الكلى عن

نموذج للتنمية يحقق الأهداف القومية والإنسانية للدول النامية ، ويراعى ظروفها الداخلية وخصوصيتها الاجتماعية والثقافية ، ويقود فى المحصلة النهائية إلى تأكسد ودعم استقلالها السياسى وهويتها الوطنية والحضارية.

المراجع العربية

(١) عباس النصراوى : نشوء القطاع العام وتطوره فى الوطن العربى– مركز دراسات الوحدة العربية والصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى – القطاع العام والقطاع الخاص فى الوطن العربى ، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التى نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع الصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى – بيروت سنة ١٩٩٠ – ص (٢٤).

(٢) محمود المراغى : القطاع العام فى مجتمع متغير (تجربة مصر) – مركز الدراسات العربية ودار المستقبل العربى – بيروت ١٩٨٣ – ص (٢٥).

(٣) عباس النصراوى – نشوء القطاع العام وتطوره فى الوطن العربى – بحوث ومناقشات ندوة بيروت – ص (٣٠).

(٤) الخصخصة – دروس ممكنة من تجربة المجر – تنمية العالم – المجلد ١٩ رقم ١٢ – ص (١٧٣١) – المملكة المتحدة ١٩٩١.

(٥) ستيف هـ. هانكى – تحويل الملكية العامة إلى القطاع الخاص ، والتنمية الاقتصادية فى الشرق الأوسط – ترجمة محمد مصطفى غنيم – دار الشروق – القاهرة ١٩٩٠ – ص (٣١).

(٦) أشرف القرمى – الخصخصة ووضوح الرؤية – استطلاع رأى وآراء خبراء وقيادات الجهاز المصرفى – روز اليوسف العدد ٣٣٧٣ ، ١٩٩٣/٢/١م – ص (٤٥).

(٧) المرجع السابق.

(٨) سمير عبده – نقل ملكية المنشآت العامة من القطاع العام إلى القطاع الخاص فى الوطن العربى – مجلة التعاون – العدد ٣٤ – السنة الثامنة ، يونية ١٩٩٤ – ص (٥).

مراجع أخرى

(٩) أسامه عبد الرحمن – البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية ، مدخل إلى دراسة إدارة التنمية فى دول الجزيرة العربية المنتجة للنفط ، عالم المعرفة ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب – الكويت سنة ١٩٨٢.

(١٠) سعيد النجار « تحرير » – التخصيصية والتصحيحات الهيكلية – صندوق النقد العربى – أبوظبى ، ديسمبر سنة ١٩٨٨.

(١١) على خليفة الكوارى – نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة ، الملامح العامة لاستراتيجية التنمية فى إطار اتحاد أقطار مجلس التعاون وتعاملها مع بقية الأقطار العربية – مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت سنة ١٩٨٥.

(١٢) المستقبل العربى – مركز دراسات الوحدة العربية – العدد ١٣٧ ، يوليو سنة ١٩٩٠ – بيروت لبنان.

(١٣) تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣ – مركز دراسات الوحدة العربية – منشور لحساب برنامج الأمم المتحدة الإنمائى – بيروت لبنان سنة ١٩٩٣.

(١٤) إبراهيم سعد الدين – الرقابة على القطاع العام ، الإطار الفكرى وأسس التطبيق – معهد الإدارة العامة – الخرطوم « بحوث دورية » – بدون تاريخ.

(١٥) إدارة السياسة التخصيصية ، المقومات الإدارية والمؤسسية لنجاح سياسة التحول للقطاع الخاص – المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، ورقة مقدمة من المنظمة إلى الاجتماع الوزارى الأول حول التنمية الإدارية

والإصلاح الإدارى لدعم برامج الإصلاح والتنمية الاقتصادية فى البلاد العربية – القاهرة – ديسمبر ١٩٩٢.
(١٦) طالب أحمد وفوزى الجودر – التخصيصية فى الكويت : توجه نحو تعظيم دور القطاع الخاص – المؤتمر العلمى الأول للاقتصاديين الكويتيين ، المركز الكويتى لتنظيم المؤتمرات – الكويت من ٣–٥ مايو سنة ١٩٩٣.
(١٧) وائل المزيدى – تخصيص شركات النفط الوطنية فى دول الخليج – المؤتمر العلمى الأول للاقتصاديين الكويتيين – المركز الكويتى لتنظيم المؤتمرات – الكويت ٣–٥ مايو سنة ١٩٩٣.
(١٨) محمد صديق عفيفى – التخصيصية وإصلاح الاقتصاد المصرى – الأهرام ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية – القاهرة سبتمبر سنة ١٩٩١.
(١٩) محمد حسنين هيكل – هيكل يرد على إبرهيم سعده – أخبار اليوم ، العدد ٣٧١ – القاهرة ، السبت ١٩٩٠/٤/١٤.
(٢٠) عزت بدوى – أجراس المزاد تدق لبيع القطاع العام – المصور – العدد ٣٥٦٩ – مؤسسة دار الهلال – القاهرة ١٩٩٣/٣/٥.

المراجع الإنجليزية English References

1) Barry Bozeman & Jeffery Straussman (Ed.), New Directions In Public Administration, Brooks/Cole Publishing Co., Monetary, Calif. Belmont, 1984.
2) Paul Cook & Collin Kirkpatrick : Privatization in LDCS Harvester Wheat sheaf Hert fordshire, 1988.
3) Hammour, A. Mirghani : Management Problems of Public Corporations, with special Reference to Sudan, "Ph. D. Dissertation" University of Pittsburgh, Par. Pittsburgh, U.S.A. 1978.
4) Anton Vratusa : Challenges To The Public Sector In Developing Countries. Public Enterprise, ICPE, Vol. 7. No., 1, LJUBLIJANA, 1986.
5) James Leigland & Laura R. Malkin : Causes and Consequences of Management Failure In Public Enterprise : The Case of The Washington Public Power Supply System. Public Enterprise, The Management Challenge, IIAS, Brussels, 1987.
6) U.N. Measures For Improving performance of Public Enterprise in Developing Countries, ST/Tao/58 N.Y. 1973.
7) U.N. ECA, CAFRAD and Sudan Academy for Administrative Studies : Seminar on Various Approaches To Privatization in Africa, Final Report, Khartoum, Nov. 1992.
8) Bharucha, S.R. : Measures For Improvement of Public Enterprise Performance : Expert Group Meeting on Organizational Development, U.N. Project, RAB 79/031 AMMAN, Jordan, Dec. 1985.
9) F.W. SWEIRCZEK : Privatization Policy and market Issues " An Example From Thailand : Public Enterprise, Vol. 8, No. 3, LJUBLIJANAN, Sept. 1988.